تجربة كينيا للهاتف النقال و دورها في تعزيز الشمول المالي

Kenya mobile phone experience and its role in promoting financial

سعادي محمد عماد الدين [1*]، طزوطة فاطمة [2]

[1] مخبر تقييم الإدارة والأداء المؤسسي جامعة دكتور مولاي الطاهر سعيدة،(الجزائر)،

mohammedimadeddine.saadi@univ-saida.dz

[2]مخبر البحث الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية،جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت(الجزائر)،

fatima.tazouta@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/20 تاريخ القبول: 2023/03/27 تاريخ النشر : 2023/03/28

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تجربة الهاتف النقال في كينيا كأداة مبتكرة ورقمية لخلق الشمول المالي من خلال التطرق إلى محورين: الأول خاص بمقاربة نظرية للشمول المالي، اما المحور الثاني فتناول تجربة كينيا في الهاتف المحمول ومنصة M-pesa والتي تعتبر كوسيلة حديثة للابتكارات المصرفية الإلكترونية وواسطة لتحويل الاموال وتبادل الخدمات المصرفية الإلكترونية و توسيع مساحاتها على نطاق واسع.

فيما خلصت الدراسة على أن تجربة كينيا كان لها دور فعال في تحقيق قفزة ايجابية على مستوى الساحة الاقتصادية و مثال ناجح لتعزيز الشمول المالي.

الكلمات الدالة: الشمول المالي، كينيا، الابتكارات المصرفية، الهاتف النقال، تحويل الأموال.

تصنيفات JEL : L63,G24 .

Abstract :

This study aims to identify the experience of the mobile phone in Kenya as an innovative and digital tool to create financial inclusion by addressing two axes: the first is a theoretical approach to financial inclusion, while the second axis deals with Kenya's experience in the mobile phone and the M-pesa platform, which is considered a modern means of electronic banking innovations and a medium for transferring money and exchanging electronic banking services and expanding its areas on a large scale. The study concluded that the experience of Kenya had an effective role in achieving a positive leap in the economic arena and a successful example for promoting financial inclusion.

Keywords:financial inclusion, Kenya, banking innovations, mobile phone ,transferring money.

JEL Classification Codes :L63,G24 .

[*] المؤلف المرسل.

مقدمة :

لقد عرف العالم عقب الحرب العالمية التي شهدتها عام 2008 ارتفاع ملحوظ في الاهتمام بموضوع الشمول المالي باعتباره أحد المواضيع الهامة التي ظهرت حديثا والتي برزت سماتها على الساحة الدولية بالإضافة إلى أصبح من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى معظم المؤسسات المالية على اختلافها سواء تعلق الأمر بالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات الدولية الأخرى، والتي كانت تسعى إلى توسيع نطاق الخدمات و المنتجات المالية و محاولة ايصالها لمختلف طبقات المجتمع بالأخص هؤلاء الذين لا يتعاملون مع البنوك على شتى أنواعها ،كم انه يساعد على التخفيض في نمو التمويل الغير رسمي الذي يعرف انتشار واسع على جل اقتصاديات الدول الفقيرة و النامية على وجه الخصوص و كينيا تعد كنظيراتها من الدول التي تحاول الترقية بقطاع مشاريعها الخاصة و المتوسطة والنهوض بقطاعها المالي من خلال الشمول المالي .

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهم الهاتف النقال في تعزيز الشمول المالي في كينيا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟ وما أهميته؟
- ماهي مختلف اليات الدفع التي يتم استعمالها من خلال الهاتف النقال؟

فرضيات الدراسة:

- الشمول المالي في دولة كينيا ذو علاقة موجبة واستخدام الهاتف النقال
- للهاتف النقال كفاءة عالية في دمج القطاع المالي في دولة كينيا مع مختلف القطاعات الأخرى

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي باعتباره أكثر تلاؤم لتحليل الاشكال المطروح والاجابة على الاسئلة الفرعية وذلك بالاستعانة بمجموعة من المراجع، المصادر، الدراسات السابقة اضافة الى ذلك مختلف المقالات المنشورة، المراجع الالكترونية التي تناولت الموضوع.

أهداف الدراسة: من أبرز الأهداف الأساسية التي يسعى البحث لتحقيقها:

- التطرق الى الشمول المالي.
- ابراز اهمية الهاتف النقال في القيام بعمليات الدفع.
- التعرف على أثر التحول الرقمي في تحقيق الشمول المالي في كينيا.

الدراسات السابقة: توجد كثير من الدراسات السابقة من مقالات، مداخلات ... وغيرها التي تناولت الموضوع وهذا راجع للأهمية التي يكتسيها والتي من ابرزها:

- دراسة (أيمن بوزانة، وفاء حمدوش) بعنوان :"**واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية** "،مقال منشور في مجلة دراسات العدد الاقتصادي ،المجلد 12،العدد01، 2021 و لقد تناول الباحثان اشكالية واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم

المصرفية العربية وقد توصلت الدراسة إلى تواضع مستويات مؤشرات الشمول المالي و غياب تأثيرها إيجابا و سلبا على الاستقرار المالي في النظم المصرفية العربية و هذا ما يفسر عدم فعالية سياسة الشمول المالي المنتهجة و كذا ضعف في النظم المصرفية العربية و هو ما يستلزم على متخذي القرار العمل على بلوغ منطقة التفاعل بين الاستقرار و الشمول الماليين و هذا من اجل ايصال مختلف الخدمات المصرفية و المالية لكل فئات المجتمع في الوطن العربي.

- دراسة (كركار مليكة) بعنوان :"**الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**" ،مقال منشور في مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ،المجلد 10،العدد 03 ،عام 2019،و لقد تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى إظهار مفهوم الشمول المالي ،أبعاده، سياساته ،شروطه و اهدافه بالإضافة الى انها استعرضت أثره على تعزيز و تحقيق الاستقرار المالي ليتم في النتائج التوصل الى وجود علاقة طرية بين كل من الاستقرار المالي و الشمول المالي و هذا ما ألزم بأهمية إدراج هذا الاخير كونه هدف استراتيجي للجهات الرقابية ، و الحكومات وهذا لخلق التناسق و تحقيق التكامل بين الشمول و الاستقرار المالي.

المحور الأول :الإطار النظري للشمول المالي :

1.1 نشأة الشمول المالي

لقد احتل الشمول المالي خلال الآونة الأخيرة اهتمام عديد من المفكرين والاقتصاديين وأصبح مسألة مهمة بالأخص بعد الأزمة المالية التي عرفها العالم كما كان له الفضل في الكشف عن اختلالات مست هيكلة النظام العالمي المالي وقد ظهر لأول مرة عام 1993 في دراسات قام بها ليشون و ثرفتLeyshon&Thriftوالتي ركزت على الخدمات المالية التي تعرفها منطقة جنوب انجلترا بالإضافة إلى أنها تناولها أيضا أثر الغلق لهته البنوك على بلوغ سكان المنطقة وحصولهم على مختلف الخدمات المصرفية فعليا ليظهر بعد ذلك أي مع سنوات التسعينات كثير من الدراسات المرتبطة بالعراقيل التي وجدتها بعض من فئات المجتمع للحصول على الخدمات المالية سواء تلك المصرفية أو غير المصرفية ، وفي عام 1999 تم استعمال مصطلح الشمول المالي لأول مرة ليتوسع بشكل كبير ويصبح له الفضل في إعداد محددات تفي بحصول الأفراد على الخدمات المالية ليزيد بعد ذلك الاهتمام أكثر بهذا الموضوع بالأخص في الفترة التي تلت الأزمة العالمية المالية عام 2008والتي ألزمت الحكومة على السعي لتحقيق الشمول المالي بانتهاج واللجوء إلى سياسات الغرض منها تسهيل إيصال الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع و جعل لهم القدرة على استعمالها بأسلوب صحيح مع مراعاة في ذلك توفير الخدمات المبتكرة وبأقل تكاليف ممكنة. (أولاد ابراهيم ليلى ،كروش نور الدين ،دقيش جمال، 2022) .

2.1 مفهوم الشمول المالي:

يعد الشمول المالي من أبرز القضايا الهامة التي سطرت على الاهتمام الحكومي لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي ولقد أخذ مفهومه عدة تعاريف والتي من بينها:

تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP والتي عرفته على انه:"الحالة التي توفر لجميع البالغين في سن العمل إمكانية الحصول على مختلف الخدمات المالية بما فيها الاقراض، المدفوعات، المدخرات وكذا التأمين

وهذا من طرف مؤسسات مالية ذات طابع رسمي، توفير الخدمات المالية للعملاء في جو مربح وبتكاليف مقبولة تيسر من عمل المؤسسات وتساعدهم في توفير الخدمات المالية حتى وإن كانوا ينضمون لفئة المحرومين والمستبعدين وتغنيهم عناء الخدمات بدلا من الخيارات المتاحة الغير الرسمية" (صندوق النقد الدولي، 2019، صفحة 03).

كما أن البنك الاحتياطي للهند يعرف الشمول المالي على أنه: " منهج يساهم في عملية الادراج المالي لتسهيل وضمان بلوغ عديد من الخدمات والمنتجات المالية الضرورية لتلك الفئات ذات المداخيل الضعيفة والقليلة وهذا بتكاليف معقولة وبطرق نزيهة وشفافة وهذا بالاستعانة بمؤسسات لها تأثير وقيمة في السوق" (داغي بهنار علي القرة، 2017).

العملية التي على إثرها يتم القيام بمجموعة من الخدمات و كذا ايصال عديد من الخدمات المالية الرسمية و التي تؤخذ فيها بعين الاعتبار الشكل المناسب، الوقت و كذا السعر الضروريين، و توسيع من نطاق استخدام هذه المنتجات و الخدمات من طرف شرائح المجتمع المتنوعة و يتم ذلك بالاعتماد على مناهج مبتكرة تمتاز بالنوعية و التثقيف المالي و هذا من اجل تعزيز الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي و كذا الرفاهية المالية" (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، صفحة 3).

في حين تعرفها هيئة دعم التنمية المستقلة ADA الشمول المالي على أنه: "جميع العمليات الموضوعة للحد من الإقصاء المالي و المصرفي، و الذي يضم مجموعة كاملة من الخدمات المالية و المنتجات بما فيها التأمين المتعلقة بكل المتغيرات الممكنة كمخاطر المناخ ،منتجات الائتمان المتنوعة ،منتجات التوفير ،التقاعد و حوالات المالية او حتى تلك المتمثلة في الحوكمة،ادارة الأعمال و المخاطر و غير ذلك من برامج دعم اتخاذ القرار ،التوعية المالية، و التثقيف المتوفرة و المتاحة للسكان الفقراء" (ناديةلوزري، 2022).

3.1 أهمية الشمول المالي:

يكتسي الشمول المالي اهمية كبيرة في تعزيز مستويات وتحقيق الخدمات المالية في مجالات عدة والتي من أبرزها مايلي:

- التأثير على الجانب الاجتماعي وذلك بالاهتمام بالفئات ذات الدخل المحدود بما فيها المرأة والشباب.
- محاولة دمج المؤسسات متناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير لها الخدمات المالية والمنتجات التي هي بحاجة لها.
- توفير فرص أكبر وجو يسوده التنافس من خلال تنويع المنتجات وذلك بالاهتمام بعامل الجودة كونه عامل مهم لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات.
- التقليل من معدلات البطالة بخلق مناصب شغل جديدة الشيء الذي يساهم في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي (حركات، 2020).

- يساعد الشمول المالي في الرفع من المستوى المعيشي للأشخاص بما فيهم فئة الفقراء بالإضافة إلى انه يخلق قطاع شامل بين قطاع الأعمال الصغيرة والقطاع العائلي الذي يصبح أكثر صلابة وهذا عائد إلى التنمية التي بدورها تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة وتخلق استقرار على مستوى النظام المالي.
- الرفع من إمكانية تطبيق أسس حماية المستهلك وهذا لأنه أصبح اغلب مستعملي الخدمات المالية لا يتمتعون بالحد الكافي من الحماية.
- يطور من كفاءة عملية الوساطة لكل من الاستثمارات والودائع بالإضافة إلى الزيادة التي يحققها القطاع المالي الرسمي على نظيره القطاع المالي غير الرسمي بما يحقق الفاعلية على مستوى السياسة النقدية.
- الحد وتجنب تكرار المخاطر وذلك عائد إلى التنوع الذي يحققه الالتزامات وكذا محافظ الأصول (شنبي، 2018، صفحة 108).

4.1 الركائز الأساسية للشمول المالي:

ان الشمول المالي مبنى على عدة ركائز أساسية نلخصها كالاتي:

- **دعم البنى التحتية المالية:** اذ تعتبر هذه الأخيرة قاعدة أساسية وضرورة حتمية للقيام بتحقيق متطلبات الشمول المالي بالإضافة إلى أنها تشكل احد الأسس المهمة في تحقيق بيئة قوية و ملائمة والتي يجب ان تتضمن مايلي (بركات، 2020):

- التوزيع الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية في شتى أنواعها من نقاط بيع، خدمات التأمين، فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، الصراف الالي...الخ.
- التطوير في وسائل وأنظمة التسوية والدفع لتسهيل القيام بتنفيذ العمليات وتلبية الخدمات المالية.
- توفير قاعدة بيانات تشمل كل من الافراد والمؤسسات المصغرة بما يتعلق بالبيانات الائتمانية.
- الاستعانة بالصيرفة الالكترونية وتكنولوجيا الاتصال في اجراء الخدمات المالية ومحاولة التقليل من تكاليفها.

- **التحسين من المنتجات والخدمات المالية بما يحقق احتياجات كل أفراد المجتمع:** وهذا من اجل تسهيل بلوغ المؤسسات الصغيرة والفئات الهشة في المجتمع وتحقيق رغباتها ودمجها في النظام المالي وهنا نتطرق إلى دور الجهات المشرفة في تحقيق هذا المبدأ بالتقليل من متطلبات التمويل، تدنية الرسوم والعمولات على الخدمات التي تقدمها.
- **الحماية المالية للمستهلك:** يتحقق ذلك عند حصول الزبون على معاملة حسنة، عادلة وشفافة وتسهيل له بلوغ الخدمات المالية بأقل تكاليف ممكنة وذات جودة عالية أو بإرساء قواعد للإفصاح و الانصاف بالإضافة إلى يحميهم من الاستغلال المحتمل ان يقعوا فيه ،فتقرير البنك الدولي المتعلق بالممارسات الجيدة للحماية المالية للعملاء مع ضرورة تزويد مقدمي خدمات العملاء بمعلومات معينة و بارزة حول احكام و شروط المنتجات و هذا من اجل تسهيل عملية المقارنة عند مساعدة العملاء و تسويق الخدمات على القيام بإعداد قرارات محددة و تجنب مخاطر الناتجة عن زيادات في المديونية ،كما ان السلطات هنا تقوم بإعداد لوائح تقيد الممارسات التعسفية التجارية (جنيفر، 2017).

- **التثقيف المالي:** وهذا من خلال القيام بوضع استراتيجية وطنية للترقية بمستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تعزيزه وقياس مدى تحققه ونجاحه مع التركيز على اشراك كل الأطراف ذات الارتباط بما فيها الجهات الحكومية والقطاعات الخاصة.

المحور الثاني: تجربة كينيا في الشمول المالي

1.2 نبذة عن دولة كينيا :

تعتبر كينيا من اكبر الدول في شرق أفريقيا من جانب الإمكانيات الاقتصادية و لما تحوزه من بنى تحتية متماسكة بالمقارنة مع نظيراتها من الدول الأخرى ،فالاقتصاد الكيني يعمل في إطار الاقتصاد الحر ،فيما يمتاز مناخ اعماله يمتاز بالجودة النسبية و سيطرة فئات الأصول الآسيوية على جل عناصر الإنتاج ،التجارة و كذا التصنيع (المصري، 2015، صفحة 6)و لقد بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الكيني عام 2016 نسبة 5.83%فيما يقدر عدد سكانها في الوقت الحالي ب48مليون نسمة لنجد فئة الإناث بنسبة 52% و فئة الذكور ب48% و سكانها يتوزعون ما بين الارياف و الحضائر ب63% و 37 %على التوالي.

وتتصف كينيا بانتمائها للدول النامية ور هذا راجع لارتفاع في معدلات الفقر و كذا مستويات الاستبعاد المالي بالرغم من أنها تضم عدد كبير من المؤسسات التمويلية متناهية الصغر و البنوك التجارية، فالقطاع المصرفي و المالي كان محصور في نطاق معين و ضيق من المنتجات المصرفية و الحالية و شح في عدد العملاء لكن هذا لم يكن عائق لدى البنك المركزي، الحكومة الكينية، الشركات و اصحاب المصالح (مطر، 2020).

ان النظام المالي لكينيا معروف بنموه السريع و هذا ما يظهر في الاستراتيجية التي اعدتها للفترة (2008-2030) و التي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و تحد من معدلات الفقر و من ثم اعادة توزيع فروع المصارف في المناطق الريفية و الحضارية ،ولقد قام البنك المركزي الكيني بإصدار ترخيص لأربع مصارف تابعة لكينيا اذ يمثل فيه المسلمون نسبة 15% من الديانات الأخرى و تبعا لذلك فالبنك يعتزم ان يوفر خدمات مصرفية و مالية حصرية تتماشى مع اسس الشريعة الإسلامية في كينيا و أن هذه الاخير يعطي نظرة استراتيجية ترتكز على التطوير في حضورها الدولي للمصارف. (المصري، 2015)

2.2 رؤية كينيا 2030 :

ان نظرة كينيا لعام 2030 تشكل توجه جديد الغرض منه تنمية و تطوير كينيا و هي تغطي الفترة ما بين 2008 و 2030 و التي هدفها الرقي بكينيا من خلال الرفع من دخلها المتوسط بحلول عام 2030 و كذا لتطويرها و جعلها من بين البلدان الصناعية ذات النمو المرتفع في العالم ،و لقد تم النهوض بهذه الرؤية من خلال دمج كل اصحاب المصالح في كينيا و التي تعتمد على ثلاث ركائز أساسية اقتصادية تهدف الى تحقيق الازدهار و الرخاء لمختلف شرائح المجتمع الكيني و هذا بإعداد برنامج التنمية الاقتصادية و التي الغاية منها الرفع من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسب 10% سنويا الى ان تبلغ في السنوات القادمة نسبة25% ،الركيزة الاجتماعية تسعي الى إنشاءمجتمع متماسك و عادل مع المساواة الاجتماعية في بيئة آمنة و مستقرة بينما الركيزة السياسية

تهدف إلى تحقيق نظام ديمقراطي سياسي قائم على قضايا تأخذ في اعتبارها مبدأ احترام سيادة القانون و كذا حماية حريات و حقوق كل فرد من مجتمع كينيا (مطر، 2020، صفحة 110) .

وتمتاز الرؤية لعام 2030 بوجود قطاع مصرفي ومالي ذو قدرة تنافسية وأسس حيوية على الصعيدين المحلي والعالمي الى ان تصبح كينيا مركز للخدمات الإقليمية المالية وهذا من خلال القيام بإصلاحات مؤسسية وقانونية لجعل القطاع ذو تنافسية أكثر، توسيع الأسواق المالية وتعميقها لجعل الاندماج أكثر سهولة ما بين المصارف الكبيرة والصغيرة وحتى تكسبها قوة أكثر سهولة ما بين المصارف الكبيرة والصغيرة حتى لتكسبها قوة أكثر .ان هذه الرؤية هي سلسلة لبرنامج توسيع قطاع الخدمات المصرفية والمالية الذي وجد مع بدايات سنة 2005 والتي جاءت لدعم وتنمية الأسواق المالية في البلد باعتبارها كمنفذ للرفع من الخدمات المالية والمصرفية والى توسيع فرص حصول شرائح المجتمع بما فيها المشاريع المتوسطة والصغيرة وذات الدخل الضعيف وهذا كله للحصول على اقتصاد ذو قيمة من خلال الشمول المالي.(Kenya, 2016) و الجدول التالي يوضح عدد ماكينات الصراف الآلي في كينيا لكل 100 الف بالغ في الفترة (2010-2021):

الجدول 1: عدد ماكينات الصراف الآلي في كينيا لكل 100 الف بالغ في الفترة (2010-2021)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الصرافات الآلية	8,80	8,99	9,39	9,49	9,64	9,69	9,16	9,43	9,15	7,69	7,30	6,94

المصدر: (موقع البنك الدولي، 2023)

من خلال بيانات الموقع البنك نلاحظ ارتفاع في عدد ماكينات الصراف الالي في كينيا خلال الفترة الممتدة من (2010-2015) بنسب متفاوتة تتراوح قيمها ما بين 0.1% إلى 0.4% إلى ان تصل إلى ذروتها والمقدرة ب9.69 عام 2015 وهذا لتزامن تلك السنة مع بزوغ العالم السرعة و التكنولوجيا الرقمية التي اخذت في اعتبارها توفير الجهد ،تقليل من التكاليف التنقل و استغلال الوقت ، ثم انخفضت عام 2016 بنسبة 0.53فتصبح 9.16 ماكينة صرف إلى لكل 100الف بالغ ، لترتفع مرة ثانية عام 2017 بقيمة 0.27% و تصبح 9.43 ،لتنخفض مرة أخرى خلال الفترة (2018-2021) بقيم مختلفة تقدر ما بين 1.47، 0.36 و 0.39 وهذا راجع إلى جائحة كورونا التي مر بها العالم و غيرت من مجراه الاقتصادي و التي كانت اثارها واضحة عام 2021 حيث أنه خلالها سجلت ادنى قيمة والتي بلغت ب 6.94 بعدما كانت تسجل عام 2020 قيمة 7.30 ، و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل 1: تطور ماكينات الصرف الالي في كينيا (2010-2021) لكل 100 ألف بالغ

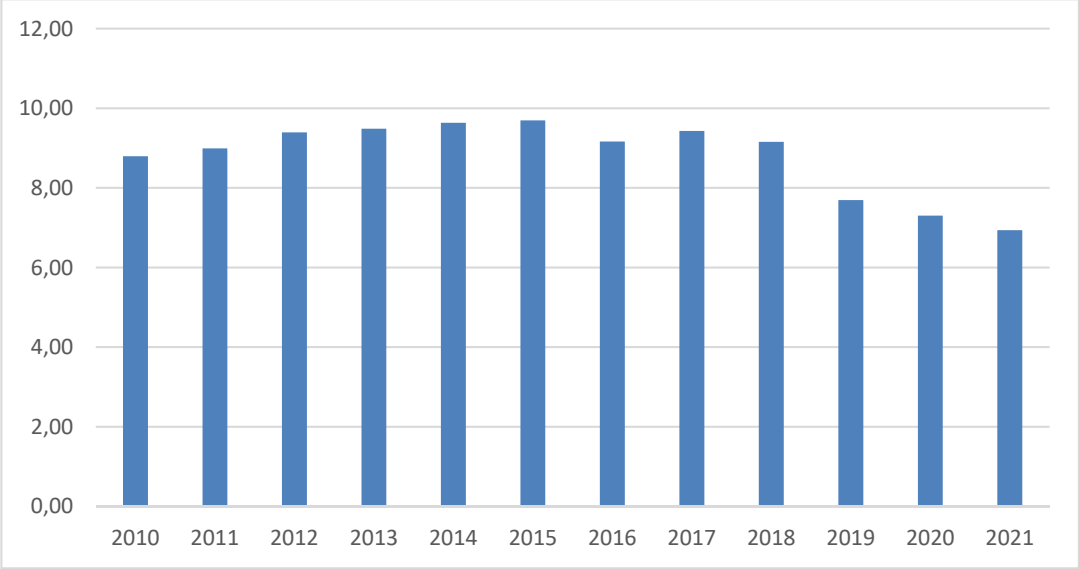

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات (موقع البنك الدولي، 2023)

فيما يبرز الجدول 2 عدد البالغين المالكين لحسابات مالية في السنوات (2011-2014-2017-2017) و الموضح كالتالي :

الجدول 2: ملكية الحسابات المالية البالغين خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) في كينيا

السنة	2011	2014	2017	2021
نسبة البالغين المالكي لحساب مالي	42.34	74.66	81.57	79.2

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات (موقع البنك المالي، 2023)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في نسب البالغين المالكي لحساب مالي من عام 2011 إلى عام 2017 بحوالي 40%، لتنخفض عام 2021 بحوالي 2.37% ، و الشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل 2:تطور ملكية الحسابات المالية البالغين في كينيا خلال الفترة (2011-2021)

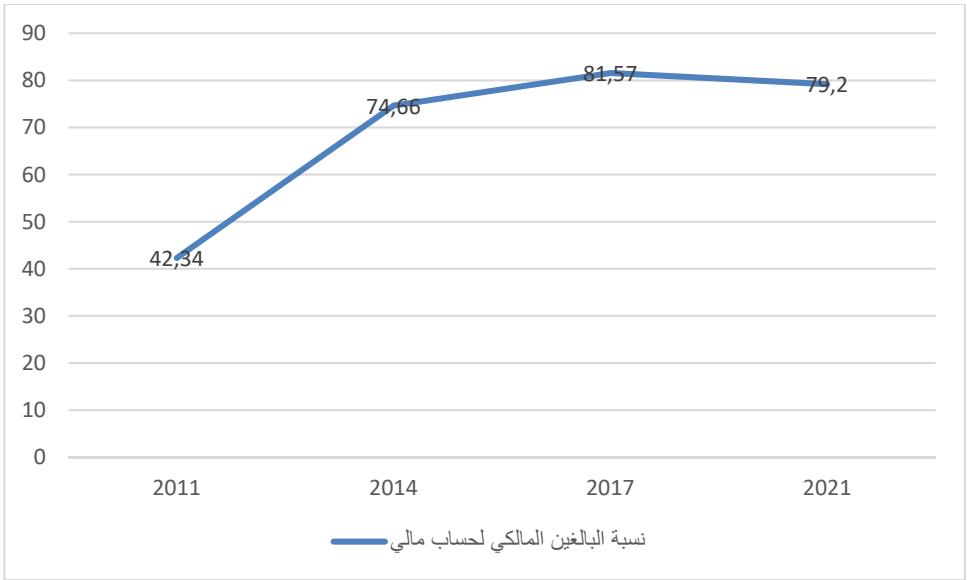

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات (موقع البنك المالي، 2023)

3.2 تجربة كينيا في الهاتف المحمول:

لقد اصبح الدفع باستعمال الهاتف يشكل وسيلة هامة في تبادل التعاملات المالية في شتى الدول النامية حيث فاقت ارقام الحسابات المالية المتعلقة بأرقام الهاتف مجموع الحسابات البنكية تبعا لما جاء في الدراسات التي تم إجراءها فبالرغم من أن هذه في الدول النامية بمثابة خلل اقتصادي الا انه أسهم في خلق نوع جديد من سبل النمو الاقتصادي والتي ثم من خلاله نقل كميات هائلة من النقود بالاعتماد على حسابات بنكية وبتتبع لهواتف محمولة بخدمات المال المتنقلة والتي لم تكن موجودة من قبل الا مع بدايات القرن الحالي حيث انها تتواجد في أكثر من 700 بلد وتستعمل لنقل مليارات الدولارات شهريا وكل هذا ما هو الا انطلاقة لعنصر الهاتف المحمول والاهمية التي يقدمها للحسابات المالية (مطر، 2020، صفحة 111)لقد تم اصدار برنامج Pesa–Mفي كينيا عام 2007والذي يرمز له ب Mنسبة الى مصطلح mobile بمعنى الجوال وكلمة pesa تعني المال باللغة السواحيلي ولقد كانت الغاية من هذا النظام هو خلق فرصة للمقرضين لتسديد قروضهم المتناهية الصفر باستعمال الهاتف المحمول (اتحاد الصناعات المصرية، 2016، صفحة 08) وكذا تحويل الاموال ليصبح بعدها برنامج ام بيزا نظام التسديد من خلال الهاتف النقال والذي يعتبر قصة نجاح الاموال الهاتف الاكثر بروزا فمع بدايات 2007 قامت شركة سفار يكوم بالتعاون مع شركة فودافون بإطلاق خدمة ام بيزا للتعاملات المالية ليصبح في مدة لا تتجاوز 6اشهر بلوغ مليون عميل نشط، ان خدمة إم بيزا هي من اكثر الامثلة التي عرفت نجاح كبير الخدمات المالية باستعمال الهاتف النقال حيث انه في غضون ما يقارب 15شهر من اطلاقها كان لدى ام بيزا أكثر من 21000 وكيل و13,5 مليون عميل وقد فاقت ام بيزا مجال انتشار جميع الخدمات المالية المغايرة في كينيا حيث بلغ مجموع البالغين 40% من مستخدمي هذه الخدمة عام 2009 ولكن في واقع الامر قام بنك العدالة بالاشتراك مع سفار يكوم خدمة مصرفية حديثة تعود لخدمة إم بيزا والتي تحمل اسم إم كيشو والمصممة بالأخص للعملاء الذين ليس لهم تعامل مع البنك وبدون رسومات على فتح الحسابات. (كريش، 2010، صفحة 2)

ولقد بلغ مستخدمين هذا النظام عام 2013 حوالي 17 مليون كيني تقريبا اي حوالي ثلثي السكان البالغين من سكان كينيا ولقد أتاح هذا البرنامج لهم فرص تحويل الاموال باستعمال الهواتف النقالة وهو ما ساعدهم في تسديد القروض ،صرف الرواتب وكذا دفع الفواتير وقد عرف هذا النظام إقبال ونجاح كبير في مختلف المناطق حتى الريفية منها ليحتل المكانة الاولى في تحويل الاموال في كينيا وكذلك راجع الى النجاح الذي عرفته في اقل من سنتين ، حيث انه تم تحويل منه حوالي 50%حيث انه يعتبر خطوة مهمة في طريق تعميم التعاملات غير النقدية والوصول الى تنفيذ سياسة اقتصاد غير نقدي متكاملة على المستوى الوطني وهذا من خلال تفعيل السياسات التي تساهم في تشجيع المعاملات الالكترونية (مطر، 2020، صفحة 114).

4.2 الهاتف المحمول كآلية رقمية مبتكرة لتحقيق الشمول المالي:

لقد كان للاعتماد و التزايد علي استخدام الهواتف النقالة سببا في تطوير شتي الميادين و سبيلا لمستهلكين جمة في التسهيل عليهم من الحصول على خدماتهم كمثال عن ذلك تشير بعض الإحصائيات انه حوالي ثلث الاشخاص في المملكة المتحدة يستعملون هواتفهم النقالة كأداة للقيام بالدفع في المتاجر و ترجع ذلك الى التطبيق

الدي اعدته شركة Apple جراء استعمال هواتفهم الذكية في تعاملات خاصة بنقاط البيع حيث انه هذه الشركة لم تكن الوحيدة في اعداد هاته التطبيقات بل ضمت إليها عديد من الشركات (بوزانة أيمن،حمدوش وفاء، صفحة 09)و التي كانت نهجا للقيام بعديد من التعاملات المالية من خلال الهاتف النقال ،و التي يمكن تقسيمها كالتالي (ليان، 2019):

أ. **اشكال الدفع التي تتم عبر الهاتف المحمول:** لقد أضحى الهاتف النقال من الضروريات الأساسية التي بحاجة اليها الإنسان في حياته اليومية كونه أصبح وسيلة للقيام بشتى العمليات مالية والمدفوعات ومن اهمها :

- **مدفوعات الهاتف المحمول القائمة على الموجات الصوتية:** من أحدث الحلول للقيام بإجراء المدفوعات بالهاتف النقال و من دون الحاجة إلى انترنت ،فالعملية تتم عبر موجات صوتية تحوي بيانات مشفرة حول عمليات الدفع ليتم إرسال الموجات الصوتية انطلاقا من نقاط البيع الى الهواتف النقالة و هذا النقل تفاصيل خاصة بعمليات البيع فيقوم العميل بهاتفه المحمول بتحويل هذه البيانات الى إشارات مناظرة لإتمام هذه المعاملة و كل ما في حاجته هذه التقنية هو اعداد برنامج خاص على الهاتف من دون الحاجة لتركيب اي معدات او الات اضافية كما هو في الاتصالات الميدانية ذات المدى القريب.
- **الاتصالات الميدانية ذات المدى القريب:** يطلق على التطبيقات المرتبطة بالهاتف النقال و ذات العلاقة مع نقاط البيع مصطلح الاتصالات الميدانية قريبة المدى Near Field Communicationو هي تشكل اجزاء إضافية تم ادخالها على الهاتف النقال و التي كان لها دور كبير في زيادة من استخدام هذا التطبيق فهو يرتبط مع هواتف النقالة المحملة بتطبيق NFC لدى نقاط بيع مع أجهزة موجهة للتواصل بهذا التطبيق و ذلك من خلال موجات لاسلكية تحمل معلومات مشفرة يقوم بإصدارها الهاتف النقال تمتد عدة سنتمترات و ذلك بدون ملامسة اي الات او أجهزة لدى نقاط البيع.
- **مدفوعات الامن المغناطيسي:** تعد من تقنيات الهاتف المحمول للدفع عند نقاط الشراء تسمى ب Magnetic Secure Transmission MST، تستعمل تقنية Samsung Playكل ما يرتبط بمدفوعات MST و NFC للمدفوعات باستعمال الهاتف النقال و هذا في اطار تقنية النقل الامن المغناطيسي حيث يقوم الهاتف المحمول بإصدار إشارة مغناطيسية تحاكي الشريط الممغنط الذي يوجد على بطاقة الائتمان الخاصة بالشخص القائم بالدفع و التي تقوم اجهزة نقاط البيع بالتقاطها و معالجتها كما لو انه قد مرر البطاقة فعليا على الجهاز.
- **المدفوعات داخل المتجر:**وتتمثل فيما يلي :

- **مدفوعات الاستجابة السريعة:** توجد عديد من استعمالات هذا الدفع حيث من بينها استعماله في تطبيقات مصرفية محددة والتي ترتبط فيها البطاقات الخاصة بالفرد حيث انها تكون محملة على الهاتف النقال والتي تقابلها تطبيقات اخرى إلكترونية عند مقدمي الخدمات والمتاجر .
- **محافظ الهاتف المحمول:** هي عبارة عن محافظ رقمية تعد الاكثر امانا في الاستعمال تعمل في العادة من خلال ترميز المحدد والتشفير المعقد Tokenisation اي بمعنى فيها يتم استبدال البيانات الحساسة برموز تعريفية منفردة وهذا باستخدامها ارقام ذات رموز لها صلاحية لفترة بسيطة في علاج المعاملة بذاتها وهذا

انطلاقا من بطاقة من بطاقة معلومات مشفرة في محفظة الهاتف النقال اضافة الى ذلك بطاقات الخصم والائتمان انها تكون مرفقة بمستندات ضرورية أخرى في محافظ الهاتف كتذاكر الخاصة بالطائرات وغيرها.

- **المدفوعات عن بعد:** حيث نجد عدة اشكال من هذا الصنف من المدفوعات والتي من بينها:

- **المدفوعات عبر الانترنت:**فالكثير من الناس يلجؤون الى تسديد خدماتهم من خلال الانترنت و هذا باستعمال متصفح الهاتف المحمولChrome ، Safari،Mozilla ، او غيرها من التطبيقات ذات النشاط المماثل و هذا شريطة توفر رمزWi-Fi ،و التي تساهم في القيام بعدة انماط للقيام بالدفع بهذه الطريقة مثلا بإمكان من خلالها ادخال تفاصيل البطاقة يدويا على مواقع البيع باستعمال الانترنت او من خلال شحن بطاقات مصرفية ذات الاتصال التلقائي بتطبيق الهاتف النقال، او من خلال برنامجPaynal، وهذا يكون بالنقر على روابط لفاتورة رقمية تقوم بإرسالها عبر البريد الإلكتروني للمستخدم.
- **الفواتير المباشرة للناقل:** تدعى ايضا بفوترة المشغل المباشر و هي وسيلة للدفع للشركات الهاتف عوضا من استعمال تفاصيل البطاقة او البنك و طريقة العمل هي ادخال رقم الهاتف في أحد التطبيقات او في صفحات الدفع لتنتقل بعدها المعاملة ببعض الخطوات للمصادقة على الهوية و ليتم بعدها خصم الدفعة من الشريحة او فاتورة الهاتف.
- **مدفوعات الرسائل القصيرة:** و يطلق عليها ايضا بالرسائل المميزة القصيرةتتمثل ببساطة في دفع اثمان الخدمات و المنتجات من خلال رسائل نصية حيث انه و بمجرد بعت رسالة نصية تضم معل نات ذات علاقة الى رقم هاتف المستفيد المراد يتم اضافة مبلغ السداد الى فاتورة الهاتف النقال و عليه يتم الدفع فوريا.

5.2 عوامل نجاح خدمات الهاتف المحمول:

لقد استطاعت كينيا في جلب عديد من العلماء من خلال الخدمات التي يوفرها الهاتف المحمول وكذا حصول عدة فئات من المجتمع الكيني على حساب مصرفي للقيام بالمعاملات المالية وهذا الخلق قفزة نوعية ولتخطي المشاكل التي تعرقل الشمول المالي ومن بين هذه العوامل مايلي(Rosengard Jay K, 2016):

- سيطرة أحد شركات الاتصالات سفاريكوم على السوق حيث انه عند إطلاق شركة Pesa-M بسط عليها التناسق مع هذه الشركة بالمقارنة مع شركات اتصال أخرى ذات حصة اقل في السوق وهو ما وسع المجال في استعمال الهواتف النقالة للخدمات المالية.
- الطلب الفعال والحاجة الملحة لمختلف شرائح المجتمع ذات الدخل المتدني وهذا من اجل الحصول على قناة إيصال جديدة بأسعار وتكاليف مناسبة للخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة.
- ساهم في خلق بيئة تنظيمية متكاملة وهذا بالتعاون الذي قامت به كل من البنك المركزي الكيني، الحكومة، شركات الاتصالات وكذا الهيئات المنافسة في كينيا.
- عدد السكان الكافي للاستغلال وفورات الحجم وهذا فضلا عن الشبكة الالكترونية الواسعة في المجال الاتصالات وهو ما ساهم في إنجاح هذه الخدمة.

خاتمة:

يعتبر الشمول المالي من السبل الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم خاصة النامية و التي تسعى الى التحسين من مستواها ،فالشمول المالي يعد من الأسس الرئيسية التي تحقق مبدأ المساواة بين مختلف طبقات المجتمع و هذا من خلال جعلها أكثر مساواة و عدالة في القيام بمشاريعهم و تسوية أعمالهم و كذا لتحقيق خدماتهم المصرفية و المالية ،و نظرا لهذه الاهمية التي يكتسيها هذا الموضوع استلزم على كل دولة التخمين في سياسة و اسلوب للحصول عليه و كمثال على ذلك دولة كينيا التي لجأت الى الأنظمة الرقمية و هذا باستعمالها للهاتف النقال و بتطبيق M-pesa والتي تشكل احد التجارب الناجحة في مجال التحولات الرقمية حيث انها سهلت من التعاملات المالية و بسطت فيها بالإضافة إلى أنها غيرت من طريقة التبادل و اجراء الخدمات في القطاع المالي .

- **نتائج الدراسة :**

- لقد اسهم الهاتف النقال و خدمة M-pesa في تقديم الخدمات المالية لدى جميع طبقات المجتمع بالأخص هؤلاء الأشخاص الذي يتواجدون في مناطق نائية و ريفية حيث سهلت عليهم تلبية الخدمات المالية و تحويلها .
- ان نموذج كينيا من النماذج الناجحة التي حققت تطورا باهرا في التطوير من الخدمات المالية و الذي بلغ صداها حدودا واسعة يقتدى بها في تحقيق الشمول المالي.
- لقد مكنت خدمة M-pesa من جعل الاسر والعائلات أكثر قدرة على التصدي للانخفاضات غير المتوقعة والمفاجئة على دخولها كما انها جعلت المرأة أكثر حيطة وحذر كون هذه الأخيرة اصبحت تملك المساعدة اللازمة في التحكم في دخلها .
- ان التكنولوجيا المالية الحديثة من السبل والاستراتيجيات الداعمة للشمول المالي وهذا كونها ساهمت في ادماج القطاع المالي مع القطاعات الأخرى فأصبح أكثر تطور.

- **التوصيات:**

- الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الشمول المالي كتجربة كينيا وتطبيقها في شتى دول العالم .
- ضرورة إقحام قطاعات اخرى للدعم القطاع المالي ولتحقيق الشمول المالي كالاستعانة بالقطاع التكنولوجي والتحولات الرقمية.
- محاولة توسيع دائرة استعمال تقنية M-pesa وتحفيز العملاء على استخدامهم لها وهذا من خلال ابراز لهم نشاطاتها ومساهمتها على الخدمات المالية والمصرفية في الواقع وكذاحياتهم اليومية.
- القيام بالدعاية والاشهارواللجوء الى خدمات ذات مبادئ مماثلة لتطبيق M-pesaونشرها على مستوى عالمي لما لها من دور فعال في ارساء الشمول المالي.

Bibliographie

Kenya, C. B. (2016). fin access household survey. الجمهورية العربية السعودية. Récupéré sur http://fsdkenya.org/wp-content/uploads/2016/02/The-2016-FinAcess-household-survey-report1.pdf

Rosengard Jay K, R. (2016). A quantum leap over high hurdles to financial in clusion : the mobile banking revokution in kenya.

اتحاد الصناعات المصرية. (2016). مشروع التحول الى اقتصاد غير نقدي. اتحاد بنوك مصر. مصر.

أسماء دردور ، سعيدة حركات. (جويلية, 2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذجARDL. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 (العدد04)، 71-90.

أولاد ابراهيم ليلى ،كروش نور الدين ،دقيش جمال .(09 01 ,2022) .واقع الشمول المالي في الوطن العربي :دراسة بعض الدول العربية .مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة ,المجلد 5(العدد 1), 516-532 ,02 10 Consulté le . 2021

بوزانة أيمن،حمدوش وفاء .(s.d.) .مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجا Consulté le . 2022, sur https://dspace.zu.edu.ly/bitstream/handle/1/874/19%20%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%20%D8%AF%D8%B1%D8%AC%D8%A9%20%D8%

داغي بهنار علي القرة .(2017) .الشمول المالي : دولة قطر نموذجا .مجلة الادارة و القيادة الاسلامية ,المجلد 2(العدد 1), 28.

شنبي, ا. ب .(2018) .أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية .مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ,المجلد 03)العدد 02).

صندوق النقد الدولي ,2019) .أفريل .(الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب .ابو ظبي ، الامارات العربية.

كريش, ب. ج .(2010) .استخدام خدمات تحويل لاموال و الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لتطوير الزراعة في افريقيا .بيان موجز 2010 نمت ترجمة هذه الوثيقة من قبل سنابل .شبكة تمويل الاصغر للبلدان العربية مع دعم شكة جرامين .

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية .(2015) .متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية .، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية .صندوق النقد العربي.

مطر, ن. ح ,2020) .مارس 23 .(الشمول المالي و مؤشرات القياس .عمان , الاردن: دار الايام للنشر و التوزيع Consulté . le 01 31, 2022, sur الدول العربية من حيث الإنتاج الزراعي 2022 : ترتيب https://www.zyadda.com/tartib-alduwal-alearabiat-min-hayth-aliintaj-alziraeii/#i

مفتاح غزال، مراد بركات. (2020). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 46-56.

مكتب التمثيل تجاري المصري. (2015). دراسة بشأن موقف قطاع المقاولات في كينيا . المكتب التجاري نيروبي . تاريخ الاسترداد 20 07, 2021، من http://www.institutmontaigne.org /

موقع البنك الدولي2023 ,11 03 Consulté le https://www.worldbank.org/. (2023) .

موقع البنك المالي sur ,2023, 03 14 .Consulté le 03 11) .(2023, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex#sec2

واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في .(ديسمبر ,2022) .نادياةلوزري .المجلد02(العدد02), ص16 ,مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت .مجموعة من الدول العربية

قائمة المراجع:

باللغة العربية

- نادية لوزري ،(2022) ،واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية ،مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت،المجلد، 02،(العدد02), ص16.
- أولاد ابراهيم ليلى ،كروش نور الدين ،دقيش جمال،(2022)،واقع الشمول المالي في الوطن العربي :دراسة بعض الدول العربية .مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة،الجزائر،المجلد 5(العدد 1), 516-532.
- مفتاح غزال، مراد بركات. (2020). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 46-56.
- أسماء دردور، سعيدة حركات، (2020)، قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذجARDL ، مجلة الاستراتيجية والتنمية،الجزائر، المجلد 10 (العدد04)، 71-90.
- داغيبهنارعلي القرة .*(2017)*. الشمول المالي: دولة قطر نموذجا .مجلة الادارة و القيادة الاسلامية، الجزائر،المجلد 2(العدد 1), 28.
- شنبي, ا. ب .*(2018)*. أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية .مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة،الجزائر،المجلد03، العدد 02.

مواقع الانترنيت:

- موقع البنك الدولي2023 ,11 03 .Consulté le 03 11, 2023). https://www.worldbank.org/ (2023).
- موقع البنك المالي sur ,2023, 03 14 .Consulté le 03 11) .(2023, https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex#sec2
- بوزانةأيمن،حمدوش وفاء .*(s.d.)*. مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي-تجربة كينيا نموذجا sur ,2022 .Consulté le https://dspace.zu.edu.ly/bitstream/handle/1/874/19%20%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2%20%D8%AF%D8%B1%D8%AC%D8%A9%20%D8%

- جنيفر, ر. د .*(2017, 02)*. نهج رئيسة للاسراع بتعميم الخدمات المالية و الشمول المالي Récupéré .
sur http:www.aleqt.com/2017/02/13article_1135751.html
- مطر, ن. ح ,*2020)* .مارس 23 .*(*الشمول المالي و مؤشرات القياس .عمان , الاردن: دار الايام للنشر و التوزيع *Consulté le 01 31, 2022, sur* . ترتيب الدول العربية من حيث الإنتاج الزراعي 2022 *: https://www.zyadda.com/tartib-alduwal-alearabiat-min-hayth-aliintaj-alziraeii/#*
- مكتب التمثيل تجاري المصري. (2015). دراسة بشأن موقف قطاع المقاولات في كينيا . المكتب التجاري نيروبي. تاريخ الاسترداد 20 07, 2021، من http://www.institutmontaigne.org/
- Kenya, C. B. (2016). fin access household survey. الجمهورية العربية السعودية. Récupéré sur http://fsdkenya.org/wp-content/uploads/2016/02/The-2016-FinAcess-household-survey-report1.pdf

مراجع اخرى

- اتحاد الصناعات المصرية. (2016). مشروع التحول الى اقتصاد غير نقدي. اتحاد بنوك مصر. مصر.
- صندوق النقد الدولي. (2019, أفريل). الشمول المالي في الدول العربية الجهود و السياسات و التجارب. ابو ظبي ، الامارات العربية.
- كريش, ب. ج. (2010). استخدام خدمات تحويل لاموال و الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لتطوير الزراعة في افريقيا . بيان موجز 2010 نمت ترجمة هذه الوثيقة من قبل سنابل . شبكة تمويل الاصغر للبلدان العربية مع دعم شكة جرامين.
- مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي

باللغة الاجنبية:

- *Rosengard Jay K, R. (2016). A quantum leap over high hurdles to financial in clusion : the mobile banking revokution in kenya.*